

Distr.: General
23 January 2015

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون
البند ١٤ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤

[دون الإحالة إلى لجنة رئيسية (A/69/L.41 و Add.1)]

١٤٠/٦٩ - تشجيع الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام

إن الجمعية العامة،

إذ تعيد تأكيد المقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان^(١)، ولا سيما الحق في حرية الفكر والضمير والدين،

وإذ تشير إلى قرارها ١٢٦/٦٨ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ المتعلق بتشجيع الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام، وإلى قراراتها الأخرى ذات الصلة بالموضوع،

وإذ تشير أيضا إلى أمها، في قرارها ١٠٤/٦٧، أعلنت الفترة ٢٠١٣-٢٠٢٢ عقدا دوليا للتقارب بين الثقافات،

وإذ تشجع، في هذا الصدد، الأنشطة الرامية إلى تعزيز الحوار بين الأديان والثقافات من أجل تعزيز السلام والاستقرار الاجتماعي واحترام التنوع وتوخي الاحترام المتبادل، وهيئة بيئة مؤاتية لتحقيق السلام والتفاهم على الصعيد العالمي وأيضا على الصعيد الإقليمي والوطني والمحلي،

وإذ تشير إلى قرارها ١٤/٦٤ المؤرخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ المتعلق بتحالف الحضارات الذي رحبت فيه بالجهود التي يبذلها الأمين العام ومثله السامي لتحالف

(١) القرار ٢١٧ ألف (د - ٣).



الحضارات من أجل زيادة التفاهم والاحترام بين الحضارات والثقافات والأديان، وأعربت عن دعمها المتواصل لتلك الجهود،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ١٢٧/٦٨ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ بشأن عالم ينبذ العنف والتطرف العنيف،

وإذ تشير كذلك إلى قرارها ٢٢/٥٣ المؤرخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ الذي أعلنت بموجبه سنة ٢٠٠١ سنة الأمم المتحدة للحوار بين الحضارات وأعربت فيه عن عزمها الوطيد على تيسير الحوار بين الحضارات وتشجيعه،

وإذ تضع في اعتبارها ما يمكن أن يقدمه الحوار بين الأديان والثقافات من مساهمة قيمة في زيادة الوعي بالقيم المشتركة بين البشر جميعا وزيادة فهمها،

وإذ تلاحظ أن الحوار بين الأديان والثقافات أسهم إسهاما كبيرا في تحقيق التفاهم والتسامح والاحترام وفي تعزيز ثقافة السلام وتحسين العلاقات بوجه عام بين الشعوب التي تتباين خلفياتها الثقافية والدينية وبين الأمم،

وإذ تقر بأن التنوع الثقافي وسعي جميع الشعوب والأمم إلى تحقيق التنمية الثقافية هما من مصادر الإثراء المتبادل للحياة الثقافية للبشر جميعا،

وإذ تشير إلى قرارها ٥٥/٣٦ المؤرخ ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١ الذي أصدرت فيه الإعلان بشأن القضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد،

وإذ تضع في اعتبارها أن تقبل التنوع الثقافي والعنقي والديني واللغوي يرسى أسس السلام والتفاهم والصداقة بين الناس من مختلف الثقافات والأمم وأنه ينبغي مراعاة هذا التنوع في الجهود المبذولة لإقامة الحوار بين الثقافات والأديان، حسب الاقتضاء،

وإذ تشدد على أهمية الثقافة لأغراض التنمية ومساهمتها في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وإذ تقر بأهمية إيلاء الاعتبار الواجب للثقافة في المناقشات الجارية بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وإذ تلاحظ في هذا الصدد الصلة الوثيقة بين التنوع الثقافي والحوار والتنمية،

وإذ تلاحظ مختلف المبادرات التي اضطلع بها على الصعد المحلي والوطني والإقليمي والدولي من أجل تعزيز الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات والحضارات والمعتقدات، وهي مبادرات مترابطة يعزز كل منها الآخر،

وإذ ترحب بالدور القيادي الذي تؤديه منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وبالعامل الذي يقوم به تحالف الأمم المتحدة للحضارات لتعزيز الحوار بين الثقافات،

وإذ ترحب أيضا بالإعلان الصادر عن المؤتمر الرفيع المستوى للحوار بين الثقافات والأديان الذي اعتمده الاجتماع الآسيوي الأوروبي المعقود تحت شعار "الوئام بين الحضارات كشرط لتحقيق التنمية المستدامة" في سان بيترسبورغ، الاتحاد الروسي، في ٣ و ٤ تموز/يوليه ٢٠١٤،

وإذ ترحب كذلك بالعمل الذي تقوم به مؤسسة آنا ليند، والعمل الدائب الذي يضطلع به مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي للحوار بين الأديان والثقافات في فيينا،

وإذ تحيط علما بمبادرة التعليم من أجل السلام من خلال الحوار بين الأديان والثقافات في أفريقيا، وبعرض حكومة بنن استضافة ندوة دولية عن المبادرة في كوتونو، بنن، خلال النصف الأول من عام ٢٠١٥،

وإذ تعترف بمساهمة الأفراد ومنظمات المجتمع المدني المعنية مساهمة إيجابية في تشجيع الحوار والتفاهم بين الأديان والثقافات وتعزيز ثقافة السلام،

وإذ تقر بمساهمة وسائط الإعلام وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة في تعزيز فهم الشعوب للثقافات والأديان المختلفة، بطرق منها تشجيع الحوار،

وإذ تعيد تأكيد أهمية الاستمرار في إشراك جميع الأطراف المعنية، بمن فيهم الشباب والنساء، بوصفهم عناصر فاعلة معنية، في الحوار بين الأديان والثقافات في إطار المبادرات المناسبة التي تتخذ على مختلف الصعد بهدف التصدي لمظاهر التحامل وتحسين سبل التفاهم،

وإذ تقر بالتزام جميع الأديان بالسلام وبضرورة تضافر الأصوات التي تدعو إلى الاعتدال من جميع الأديان والمعتقدات من أجل إقامة عالم أكثر أمنا وسلاما،

١ - تؤكد من جديد أن التفاهم والحوار بين الأديان والثقافات يشكلان بعدين مهمين من أبعاد الحوار بين الحضارات وثقافة السلام؛

٢ - تحيط علما بتقرير الأمين العام عن تشجيع الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام^(٢)؛

٣ - تقر بأهمية الحوار بين الأديان وما يقدمه من إسهام كبير في تعزيز التماسك الاجتماعي وتحقيق السلام والتنمية، وتهيب بالدول الأعضاء اعتبار الحوار بين الأديان

(٢) A/69/413.

والثقافات، حسب الاقتضاء، ومتى كان ذلك مناسباً، أداة هامة في الجهود الرامية إلى إحلال السلام وإرساء الاستقرار الاجتماعي وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً بالكامل، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وإيلاء الاعتبار الواجب للثقافة في المناقشات الجارية بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

٤ - **تقر أيضاً** بالجهود التي تبذلها الجهات المعنية من أجل تعزيز التعايش والوئام داخل المجتمعات عن طريق تشجيع احترام التنوع الديني والثقافي، بسبل منها تحاور مختلف شرائح المجتمع بشكل متواصل ونشط؛

٥ - **تقر كذلك** بالدور القيادي الذي تضطلع به منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في مجال الحوار بين الثقافات وإسهامها في الحوار بين الأديان، وإلى أنشطتها المتصلة بترسيخ ثقافة السلام واللاعنف وتركيزها على اتخاذ إجراءات محددة في هذا المجال على الصعد العالمي والإقليمي ودون الإقليمي؛

٦ - **ترحب** باعتماد منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، بالتشاور مع الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية المعنية، خطة العمل للعقد الدولي للتقارب بين الثقافات (٢٠١٣-٢٠٢٢)^(٣)، التي تضع إطاراً لتعزيز الحوار بين الأديان والثقافات وتشجيع التسامح والتفاهم، وتشدد في الوقت نفسه على إشراك النساء والشباب في هذا الحوار؛

٧ - **تشجع** الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية ذات الصلة على الاضطلاع بأنشطة تدعم خطة العمل للعقد الدولي للتقارب بين الثقافات (٢٠١٣-٢٠٢٢)؛

٨ - **تدين** أي أعمال تدعو إلى الكراهية الدينية وتشكل تحريضا على التمييز أو العداء أو العنف، سواء كان ذلك من خلال استخدام الوسائط المطبوعة أو الوسائط السمعية البصرية أو الإلكترونية أو أي وسائط أخرى؛

٩ - **تعيد تأكيد** التزام جميع الدول رسمياً بالوفاء بالتزاماتها بتعزيز احترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع ومراعاتها وحمايتها على الصعيد العالمي، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان^(١) والصكوك الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان والقانون الدولي، حيث إن الطابع العالمي لهذه الحقوق والحريات أمر غير قابل للنقاش؛

(٣) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، قرار المجلس التنفيذي ١٩٤ م ت/١٠.

١٠ - ترحب بإعلان بالي الذي اعتمدته المنتدى العالمي السادس لتحالف الأمم المتحدة للحضارات المعقود تحت شعار "الوحدة في التنوع: الاحتفال بالتنوع من أجل القيم العامة المشتركة" في بالي، إندونيسيا، في ٢٩ و ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٤، وتشجع أصحاب المصلحة ذوي الصلة على مواصلة الجهود لتعزيز التفاهم المتبادل بين مختلف الحضارات والثقافات والأديان والمعتقدات، وتطلع في هذا الصدد إلى الاجتماع المقبل للمنتدى العالمي الذي سيعقد في أذربيجان في عام ٢٠١٦؛

١١ - تؤكد أهمية الاعتدال كقيمة داخل المجتمعات لمواجهة التطرف بجميع جوانبه ولزيادة الإسهام في تعزيز الحوار والتسامح والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات، وتشجع الجهود المبذولة، حسب الاقتضاء، الرامية لسماع أصوات الاعتدال؛

١٢ - ترحب بالجهود التي تبذلها وسائط الإعلام لتعزيز الحوار بين الأديان والثقافات، وتشجع على مواصلة تعزيز الحوار بين وسائط الإعلام من جميع الثقافات والحضارات، وتشدد على حق كل شخص في حرية التعبير، وتؤكد مجدداً أن ممارسة هذا الحق تنطوي على واجبات ومسؤوليات خاصة وقد تخضع، من ثم، لقيود معينة لا تتجاوز ما ينص عليه القانون وما يقتضيه احترام حقوق الآخرين أو سمعتهم أو حماية الأمن القومي أو النظام العام أو الحفاظ على الصحة أو الآداب العامة؛

١٣ - ترحب أيضاً بالجهود الرامية إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك شبكة الإنترنت، لتشجيع الحوار بين الأديان والثقافات، بوسائل من بينها البوابة الإلكترونية للحوار بين الأديان التي أنشئت في أعقاب الاجتماع الوزاري الاستثنائي لحركة بلدان عدم الانحياز المعني بالحوار والتعاون بين الأديان من أجل السلام والتنمية الذي عقد في مانابا في عام ٢٠١٠، وكذلك بوابة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة الإلكترونية للسلام والحوار، وتشجع أصحاب المصلحة ذوي الصلة على الاستفادة من هذه الفرصة لنشر أفضل ما لديها من ممارسات وخبرات في مجال الحوار بين الأديان والثقافات من خلال الإسهام في البوابة الإلكترونية للحوار بين الأديان والبوابة الإلكترونية للسلام والحوار؛

١٤ - تشجع الدول الأعضاء على النظر، حسب الاقتضاء ومتى كان ذلك مناسباً، في المبادرات التي تحدد مجالات يتعين اتخاذ إجراءات عملية فيها في جميع قطاعات المجتمع وعلى جميع مستوياته، من أجل تشجيع الحوار والتسامح والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات، ومن بين هذه المبادرات الأفكار التي طرحت خلال الحوار الرفيع المستوى بشأن التفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام الذي عقد في نيويورك في تشرين

الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، بما في ذلك فكرة النهوض بعملية الحوار بين الأديان في العالم، والأفكار التي طرحت أثناء الاجتماع الثالث للفريق الرفيع المستوى المعني بالسلام والحوار بين الثقافات، المعقود في باريس في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢؛

١٥ - تسلم بمشاركة منظومة الأمم المتحدة مشاركة فعالة مع المنظمات الدينية والمنظمات غير الحكومية المعنية في تشجيع الحوار بين الأديان والثقافات وفي عقد ملتقيات لأفراد مختلف الثقافات والأديان والعقائد والملل لمناقشة القضايا والأهداف المشتركة؛

١٦ - تسلم أيضا بالدور الهام للمجتمع المدني، بما في ذلك الأوساط الأكاديمية ومجموعات المتطوعين، في تعزيز الحوار بين الأديان والثقافات، وتشجع اتخاذ تدابير عملية لتعبئة هيئات المجتمع المدني، بما يشمل بناء القدرات وإيجاد الفرص ووضع الأطر اللازمة للتعاون؛

١٧ - تدعو الدول الأعضاء إلى مواصلة تعزيز المصالحة من أجل المساعدة على ضمان تحقيق سلام دائم وتنمية مستدامة، بطرق تشمل العمل مع الزعماء الدينيين والمجتمعات المحلية واتخاذ تدابير للمصالحة والاضطلاع بأعمال الخدمة العامة والتشجيع على العفو والتراحم بين الأفراد؛

١٨ - تقر بأن مكتب دعم وتنسيق شؤون المجلس الاقتصادي والاجتماعي في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة يضطلع بدور قيم كجهة تنسيق داخل الأمانة العامة بشأن هذه المسألة، وتشجع المكتب على مواصلة التفاعل والتنسيق مع الكيانات المعنية في منظومة الأمم المتحدة وتنسيق إسهامها في العملية الحكومية الدولية الرامية إلى تعزيز الحوار بين الأديان والثقافات؛

١٩ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السبعين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.

الجلسة العامة ٧٢

١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤